

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأديان المسموح بها في البلاد والمعدل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦؛

قرر:

مادة ١ - الترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بإقامة كنيسة المنيرة بقرية المنيرة مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرافق.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٩٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأديان المسموح بها في البلاد والمعدل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦؛

قرر:

مادة ١ - الترخيص لطائفة الأقباط الكاثوليك بإقامة كنيسة العائلة المقدسة الكائنة برقم ٣٨ شارع قصر الضيافة قسم الزيتون بالتاهرة على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرافق.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٩٣ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

## مذكرة

للمعرض على السيد رئيس الجمهورية

بشأن اعتبار مشروع إقامة مبنى مدرسة ابتدائية (مدرسة حسن عبد الله الابتدائية بناحية كرم الشقافة قسم مينا البصل بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة

لما كانت الحاجة ماسة لبناء مدرسة ابتدائية بحى كرم الشقافة قسم مينا البصل بمحافظة الاسكندرية وهو من الأحياء الشعبية الآهلة بالسكان .

فقد تم اختيار الموقع اللازم لهذا الغرض وهو عبارة عن قطعة أرض قضاء صالحه للبناء تقع بالقطعة رقم ٣١ مسلسل على شارع أبو بكر الصديق ومساحتها ١١٣٠ مترا مربعا تقريبا وحدودها كالاتى :

الحد الشرقى : العقاران ٤٦٤٤٤ شارع باسيلوس بطول ٢٠ مترا .

الحد الغربى : شوتة بنك مصر بطول ٥٢,٥ مترا .

الحد القبلى : العقار رقم ٤٠ شارع باسيلوس بطول ٥٥ مترا

الحد البحرى : شارع أبو بكر الصديق بطول ٢٥ مترا .

وهذه الأرض يملكها ظاهريا السيد / أحمد قدرى الدليل وآخرين وهم من صفار الملاك ولم يوافقوا على نزع الملكية .

وقد وافق السيد محافظ الاسكندرية على الموقع بتاريخ ١٠/٣١/١٩٧٣

وقد بدئ في بناء المدرسة وانتهى البناء فعلا وشغلت بالدراسة اعتبارا من أول العام الدراسى الحالى .

ومن حيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بزعم الملكية لتنظمة العامة والاستيلاء على العقارات نصت على أن يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المستملكة من وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

لذلك يتشرف وزير التربية والتعليم بمعرض مشروع القرار المرافق - رجاء الفضل بالموافقة عليه وإصداره ما

وزير التربية والتعليم

على عبد الرازق